

مسائل نحوية ليست خلافيةً بين سيبويه والأخفش

أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية

dr.mazin77@yahoo.com

كلمات المفتاح : [ليست خلافية] ، [سيبويه] ، [الاخفش]

٢٠١٥م

١٤٣٦هـ

ملخص البحث

يتقصى هذا البحث بعض المسائل النحوية التي وردت في مؤلفات عددٍ من النحويين القدماء ، والباحثين المعاصرين على أنها خلافية بين علمين من أعلام العربية هما : سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) . في حين أن تتبعها والتحقق منها يُثبت أنها ليست خلافية بينهما ، وأنهما يتفقان في توجيه هذه الأحكام ، وأن ما عزي اليهما بهذا الشأن غير سديد . والله الموفق .

المقدّمة

يُعدُّ الخلاف النحويّ من المظاهر التي أرتقت الدّرس النحويّ ، وزادت من مصاعبه ؛ ذلك أنّ تعدّد الآراء في المسائل النحوية يقدح في استقرارها ، واستيعابها ، والخلوص منها الى رأي ثابت بيّن القيد ، موحد الشرط ، والتوجيه ، والدلالة .

وإذا ما زدنا عليه اضطراب العزو في عددٍ من تلكم المسائل التي يزعم النحاة أنها خلافية فإنّ الأمر سيزداد تعقيداً ، ولاسيما إنّ كان اضطراب العزو يشمل علمين من أبرز علماء العربية المؤسسين ، هما : سيوييه (ت ١٨٠هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ).

ومن هنا تأتي أهمية البحث فهو جهد يتقصّى مسائلَ نحويّةً وردت في مؤلفات عددٍ من النحويين القدماء على أنّها خلافية بين هذين الإمامين (رحمهما الله) . في حين أنّ تتبعها والتحقّق منها يُثبت أنّها ليست خلافية بينهما ، وأنهما يتفقان في توجيه هذه الأحكام ، وأنّ ما عزي اليهما بهذا الشأن غير سديد . وبذا فإنّ البحث يُسهم في استقرار عددٍ من الأحكام النحوية ، ويضبط مسار تعقيدها ؛ إذ يلغي توجيهها عزي الى احدهما على أنه خلاف مع النحوي الآخر، ويوحّد توجيه الحكم النحوي . ونحسب أنّ الدرس النحويّ العربيّ به حاجة ماسّة الى مثل هذا الجهد ؛ ليقوم مشكلات تراثه ، ويشدّب من هذا الوهم ، والخلط ، والاضطراب . ولاسيما أنّ بعض هذه المسائل قد تناقلتها مؤلفات باحثين معاصرين من غير تحقيقٍ لمسار العزو فيها ، وتقويمه^(١). ويتضمّن البحث المسائل النحويّة الآتية :

- عمل (لات) .

- (كي) بين النصب والجرّ وإضمار (أن) .

- حذف عائذ اسم الزمان إذا نُعت بالجملة .

- ما يعقب إذا الشرطية

- صرف (أحمر) إذا سُمّي به .

أسأل الله تعالى أن يوفّقنا الى خدمة تراثنا الأغرّ ، وأن يمنحنا الفكر المحقّق الناقد ، والقلم المسدّد الناصح . فهو موفق ، والهادي الى الصواب .

المسألة الأولى: عمل (لات):

عدّ النحويون عمل (لات) من مسائل الخلاف بين سيبويه، والأخفش. وعرضوا هذا الخلاف في صورة شابها ما شابها من اضطراب في العزو، و وهم في النسبة. و خلاصة تفاصيلها على نحو مما يأتي :

١. إنّ (لات) عند سيبويه تعمل عمل (ليس)، وإذا وليها الحين منصوباً فهو خبرها، واسمها محذوف تقديره: (أحياناً) أو (الحين). وإذا وليها الحين مرفوعاً، فهو اسمها وخبرها محذوف^(٢).

٢. عزي إلى الأخفش أنه خالف سيبويه في عملها فذهب:

(أ) إلى أنّ " (لات) لا تعمل شيئاً في القياس، لأنها ليست بفعل، فإذا كان بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل في شيء رفعت، أو نصبت . يعني الأخفش أنّ (لات) حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً، فبإضمار فعل، كما قال جرير:

فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجود

يعني: فلا زكرت حسباً. وإنما نُصبت (حين مناص) بعد (لات) عند الأخفش بإضمار فعل كأنه قال: لا أرى حين كذا^(٣). ونسب هذا القول للأخفش جمع من النحويين^(٤). وزاد بعضهم أن ارتفاع الاسم بعدها - عنده - على أنه " مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر محذوف لمبتدأ"^(٥).

(ب) أو أنها " العاملة في باب النفي"^(٦) ف " تعمل نصباً عمل (لا) التي للنفي العام"^(٧)، وأحسب أنّ الزجاج هو من أسس لهذا العزو لقوله: " وقال الأخفش: إنّ ﴿ لات حين مناص ﴾ (ص : ٣) نصبها بـ(لا) كما تقول: (لا رجل في الدار)، ودخلت التاء للتأنيث"^(٨).

أو " تعمل عمل (إن) وهي للنفي العام وعزي إلى الأخفش فجعل ﴿ لات حين مناص ﴾ بالنصب اسمها مثل (لا غلام سفر) والخبر محذوف أي لهم"^(٩).

(ت) : أو أنها "عملت عمل (إِنَّ) نصبت الاسم، ورفعت الخبر" (١٠). وهذه الأقوال الثلاثة استقرت عند عدد من باحثينا المعاصرين على أنها توجيهات للخلاف بين سيبويه والأخفش في عمل لات (١١).

٣. وورد في الدرس النحوي أن لا خلاف في عمل (لات) عمل (ليس) فهو رأي أئمة المصنفين . قال أبو بكر بن الانباري (ت ٣٢٨هـ): "وكان الكسائي، والفراء، والخليل، وسيبويه، والأخفش يذهبون إلى أن (لات حين) (التاء) منفصلة من (حين) ويقولون: معناها (ليست)" (١٢). وهو بهذا رأي الجمهور (١٣)، ومن ثم فلا خلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة قال ابن مالك: "وكلام الأخفش في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق كلام سيبويه في أن لات تعمل عمل ليس" (١٤). وهو ما نذهب إليه كما سيأتي بيانه من خلال عرض آراء الإمامين:

فأما سيبويه فمذهبه صريح في عملها عمل (ليس) قال: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها (يريد: ما) بليس ؛ إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لات إلا مع الحين تُضمَر فيها مرفوعاً وتتصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تمكَّن تمكَّنْها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها؛ لأنها ليست كليس في المخاطبة، والإخبار عن غائب، تقول: لست، ولست، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهباً، فتنبني على المبتدأ وتضمَر فيه ، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين... وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص) (١٥) وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع، ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت ، ولا تمكَّنْ في الكلام كتَمَكَّنْ ليس، وإنما هي مع الحين" (١٦).

ويكشف نص سيبويه عن أن (لات) تعمل عمل (ليس) بشرائط هي: أن " لا تُستعمل إلا مع الحين" (١٧)، ف " إذا لم تُعملها فيما سواها، فهي معاً بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل" (١٨). وتضمَر بعدها مرفوعاً "ولم تعن بالإضمار الذي يكون في الفعل مستكناً، مثل

(لست) و(زيد ليس قائماً)؛ لأنّ (لات) حرف، والحروف لا يستكن فيها ضمير المرفوع. ولكنّ قوله (وتضمّر فيها) يعني تضمّر في هذه الجملة بعد لات - في قلبك - (الحين) الذي قدّراه غير مستكن في (لات)... فقوله (ولم تستعمل إلا مضمراً فيها) يعني: ولم تستعمل (لات) إلا محذوفاً بعدها الاسم، أو الخبر" (١٩).

فإن جاء (حين) منصوباً بعدها، فهو خبرها واسمها محذوف لم يقدره سيبويه، وإنما قدره بعض نحائنا بـ(أحياننا)، أو (الحين). و"جعلت (لات) رافعة لذلك الاسم المحذوف، وناصبة للخبر، كما ترفع (ليس) الاسم، وتتصب الخبر" (٢٠).

وإن جاء مرفوعاً كما في القراءة المذكورة آنفاً فقد وصفه سيبويه بالقلّة ، أو أنّه " لا يكاد يُعرفُ " (٢١). لكنّه أجازّه مع قلّته عنده قائلاً: "ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت". فالحين اسمها وخبرها هو المحذوف مشبهاً إياها بـ(لا) في قول الشاعر: فأنا ابن قيس لا براح ، " فجعل (لا) بمنزلة (ليس) ورفع (براح) بها، وجعل الخبر محذوفاً " (٢٢).

أما الأخفش فما عزي إليه بشأن عدم عملها فأصله تعليقة مثبتة في حاشية كتاب سيبويه أشاعها عنه السيرافي في شرحه للكتاب. قال فيها: "لات لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل. فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت" (٢٣).

ومما يُستغرب له أن هذا النصّ مع أنه تعليقة في حاشية هو الذي شاع عن الاخفش في عمل (لات) مع أنّ كلامه في كتابه معاني القرآن مخالف تماماً لما قيل إنها تعليقة وهو ما يضعف نسبتها إليه عندي (والله أعلم) أو يكون قد تراجع عنها؛ إذ ليس من المعقول أن يناقض نحويّ كالأخفش نفسه بهذه السهولة. انظر إلى قوله: " وقال: (ولات حين مناص) ، فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون لات إلا مع (حين). ورفع بعضهم (ولات حين مناص) فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال: (أليس أحد)، وأضمّر الخبر. وفي الشعر من الخفيف :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

فَجَزَّ (أوانٍ) وحذف وأضمر (الحين)، وأضاف إلى (أوان)؛ لأن (لات) لا تكون إلا مع (الحين)"^(٢٤). كيف يطابق توجيهه لعمل (لات) توجيه سيبويه من حيث:

- اشتراط استعمالها مع الحين؛ فإن لم يلها أضمر لها لفظه.
- تشبيهه إياها بليس نصبت بعدها الحين أو رفعت.
- أما نصب الحين بعدها فعلى أنه خبرها والمضمر اسمها بصيغة اسم الفاعل من الحين وهو (الحائن) لقوله: " وأضمروا فيها اسم الفاعل " ؛ ذلك أنه لا يفهم من قوله (اسم الفاعل) إلا الذات القائمة بالحين من (حان - يحين - حينًا)، فهو حائن. قال المبرد: "ويقال: رجل حائن، والمصدر الحين"^(٢٥) ويكون التقدير حينئذٍ (لات الحائن حينٍ مناصٍ). واحسب أن هذا التقدير هو الأوفق من تقديري الزجاج، والسيرافي (أحياننا)، و (الحين) (والله تعالى أعلم).

- أما رفع الحين بعدها فعلى أنه اسم لات، وخبرها محذوفٌ، مضمرٌ ولم يقدر له لفظًا. وبذا يكون كلامه موافقًا تمامًا لتوجيه سيبويه ولا خلاف بينهما في عمل (لات) ويصح قولاً أبي بكر بن الأنباري، وابن مالك وبينني على ذلك أمران :

أولهما : يجب إهمال كل ما عزي إلى الأخفش من آراء أثبتت نصّه في معاني القرآن خطأ نسبتها إليه ، كالقول بعدم عملها، أو أنها تعمل عمل (لا) ، أو (إن) النافيتين، أو عمل (إن).

والآخر : ينبغي إهمال ما أنبنى على هذه النسبة من عزو الخلاف اليهما في أصل (لات) " فذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف نحو: (إنما) ، فلو سميت به حكيتُهُ . وذهب الأخفش والجمهور إلى أنّها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في ثَمَّ، فقالوا: ثَمَّتْ . فهي للتأنيث "^(٢٦). أو " هي عنده (أي الاخفش) (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء، ... وقال سيبويه تعمل عمل ليس، وهي على هذا (لا) المشبهة بليس، زيدت عليها التاء"^(٢٧).

المسألة الثانية : (كي) بين النصب والجرّ ، وإضمار (أن) :

استقرّ في الدرس النحوي أنّ ثمة خلافاً في عمل (كي) تجاذبته أطراف نحوية كان سيبويه والأخفش قطبين فيها . قال أبو حيان: "مذهب سيبويه، والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام، وناصبة للمضارع، فإذا نصبت، فسيبويه يقول: تنصب هي بنفسها، والخليل والأخفش يقولان: (أن) مُضمرة بعدها"^(٢٨).

وكرر السيوطي قول أبي حيان هذا^(٢٩) وكذلك صنّفها د. احمد إبراهيم سيد احمد في ضمن مسائل الخلاف بين العالمين (رحمهما الله) استناداً الى هذا القول^(٣٠) وقال المرادي: "ما ذكرته من أن (كي) تكون حرف جرّ، ومصدرية هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً، وتؤولوا (كَيْمَه) على تقدير: كي تفعل ماذا؟ وذهب قوم إلى أنها حرف جرّ دائماً، ويُقل عن الأخفش"^(٣١). وممن نقله الأشموني، والصبان^(٣٢) .

ونقل ابن هشام "عن الأخفش أنّ (كي) جارة دائماً، وأنّ النصب بعدها ب(أن) ظاهرة، أو مضمرة"^(٣٣). وعارضه بالقول: " ويردّه نحو ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ (الحديد: ٢٣)، فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله:

ولا للما بهم أبداً دواءً

رُدَّ بأنّ الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذّ " ^(٣٤) .

وقال يعقوب بن حاجي عوض (ت ٨٤٥هـ): " وذهب الأخفش إلى أنها حرف جرّ والفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) مطلقاً "^(٣٥).

أما سيبويه فجماع آرائه في المسألة تكشف عن الآتي:

- إنّه صرّح ابتداءً أنها ناصبة للفعل بنفسها ك(أن) و(لن) تماماً. قال في (باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء): "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال، وهي (أن)، وذلك قولك: (أريد أن تفعل)، و(كي) وذلك: (جئتُك لكي تفعل)، و(لن)"^(٣٦).

- ف (كي) هنا هي العاملة في الفعل والناصبه إياه ك(أن) و(لن)، ولم يذكر أنها تنصب الفعل بتقدير (أن) مضمرة .

- لكنه عادَ في الباب الذي بعده، وكشف عن توجيهين آخرين لها:

أولهما: أنها قد تأتي جازةً، فتجرُّ الاسم مباشرة كاللام، أو تجرُّ المصدر المنسبك من (أن) المضمرة، والفعل المنصوب بعدها. مشبَّهاً إياها ب(حتى). قال: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: كَيْمَه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: (حتى مَه)، و(حتى متى ، وَلِمَه). فمن قال: كَيْمَه؛ فإنَّه يُضمَر (أن) بعدها، وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه: كَيْمَه؛ فإنَّها عنده بمنزلة (أن)، وتدخل عليها اللام كما تدخل على (أن). ومن قال: كَيْمَه جعلها بمنزلة اللام " (٣٧)، " يعني أنها تكون جازةً " (٣٨).

وكونها بمنزلة (حتى) يستدعي حديثه عنها وعن اللام لما فيه من زيادة بيان، وتوضيح. قال في (باب الحروف التي تُضمَر فيها أن): "وذلك (اللام) التي في قولك: جئتكَ لتفعل. و(حتى) وذلك قولك: حتى تفعل ذلك؛ وإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تُضمَرها لكان الكلام محالاً؛ لأنَّ (اللام، وحتى) إنّما يعملان في الأسماء، فيجْران. وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام؛ لأن (أن) وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل، فكأنك قلت: هو الفاعل. وإذا قلت: أخشى أن تفعل، فكأنك قلت: أخشى فِعْلَكَ... " (٣٩).

والآخر: أنه اشترط لعمل (كي) الجرُّ في الأفعال المنسبقة مصادر مع (أن) اضمار (أن) هذه . قال: "واعلم أنَّ (أن) لا تظهر بعد حتى، وكي... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدها بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يُحمل على أن" (٤٠).

ولم يخرج الأَخفش عمّا أسسه سيبويه، فقد صرَّح بمسارات التوجيه، والتأسيس الثلاثة التي أصَل لها سيبويه لعمل (كي)، أعني: أنها ناصبة بنفسها، أو أنها قد تجرُّ الاسم، أو أنها ناصبة ب(أن) مضمرةً ، فتجرُّ المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل بعدها. قال: "وقوله: ﴿ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (البقرة: ٧٩) فهذه اللام إذا كانت في معنى (كي) كان ما

بعدها نصباً على ضمير (أن) وكذلك المنتصب بـ (كي) هو أيضاً على ضمير (أن) كأنه يقول: (الاشتراء)؛ فـ(يشترُوا) لا يكون اسماً إلا بـ(أن)؛ فـ(أن) مضمرة وهي الناصبة. وهي في موضع جرّ باللام . وكذلك ﴿ كَيْ لَا يَكُونُ دُولَةً ﴾ (الحشر: ٧) (أن) مضمرة وقد جرّتها (كي). وقالوا: (كيمه)، فـ(مه) اسم؛ لأنه (ما) التي في الاستفهام وأضاف (كي) إليها. وقد تكون (كي) بمنزلة (أن) هي الناصبة. وذلك قولك ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ (الحديد: ٢٣) فأوقع عليها (اللام). ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام^(٤١). فـ(كي) ومعها (اللام) تجرّان ما بعدها من مصادر منسبكية من (أن) والفعل، ونصب الفعل بعدهما بـ(أن) مضمرة. ويجوز أن تكون (كي) بمنزلة (أن) هي الناصبة.

وهذا التوجيه مطابق لتوجيه سيبويه في عمل (كي)، ومن ثمّ فلا خلاف بينهما في هذه المسألة، فضلاً عن انتفاء ردّ ابن هشام عليه على نحو ما مرّ ذكره. (والله تعالى أعلم).

المسألة الثالثة: حذف عائد اسم الزمان إذا نعت بالجملة:

إذا نُعت اسم الزمان بجملة جاز حذف الضمير العائد عليه والمجرور بـ(في) هذا حكمٌ أجمع النحويون عليه بيد أنهم اختلفوا في هذا المحذوف، وطريقة حذفه:

- أهو الضميرُ مع الجارِ (في) أي (فيه)، أم الضمير وحدهُ (الهاء)؟
- أحذفاً برمتّهما (مرّة واحدة)، أم حذفاً تدريجاً ؟

وفي مساريّ الخلاف هذين نُسب خلاف بين سيبويه والأخفش كان مبدؤه - بحسب تقرّينا الواسع - ما عزاه اليهما ابن جني في كتابيه : المحتسب ، والخصائص .

قال في كتابه المحتسب^(٤٢) مَوْجَّهًا قِراءَةً عِكرمة^(٤٣) ﴿ حِينًا تُمْسُونَ ﴾ (الروم: ١٧): "أراد حيناً تمسون فيه، فحذف (فيه) تخفيفاً. هذا مذهب صاحب الكتاب في نحوه. وهو قوله سبحانه: ﴿ وَآتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة: ٤٨) أي: لا تجزي فيه، ثم حذف (فيه) معتبلاً^(٤٤) لحرف الجرّ، والضمير لدلالة الفعل عليهما. وقال أبو الحسن: حذف (في) فبقي (تجزيه)؛ لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير بعدُ، ففيه حذفان متتاليان شيئاً على شيء، وهذا أرفق، والنفس به أفسأ^(٤٥) من أن يعتبط الحرفان معاً في وقت واحد".

وكرر قول الأخفش في كتابه الخصائص جاعلاً فعله تدريج الحذف "ملاطفةً من الصنعة" (٤٦) واستشهد به مثلاً لبابٍ عنونه : (في ملاطفة الصنعة) فكرته: أنك " ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة فيجب حينئذٍ أن تتأني لذلك ، وتلاطفه . لا أن تخبطه وتتعسفه " (٤٧).

وتناقل الدرس النحوي قول ابن جني هذا؛ ليستقرّ ترديد افتراض الاختلاف بين سيبويه والأخفش على نصّ فحواه :

أنّ الأخفش اعتبر في الحذف التدريج حيث أمكن، وأنّ أصل الكلام عنده في الآية المباركة (لا تجزي فيه) فحذف حرف الجرّ، فتعدّى الفعل فصار (تجزيه)، ثم حذف الضمير منصوباً لا مجروراً فصار تجزي. ومذهب سيبويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة (٤٨). أي: "حذف (فيه) برمته عند سيبويه، ويتدرّج عند الكسائي، والأخفش" (٤٩).

هذا هو المشهور من نسبة الرأي اليهما. بيد أنّ للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) كلاماً في الآية نفسها يوهم مضمونه بتوجيه آخر للخلاف، وينبئ منتهاه بأنّ مآله إلى مضمون العزو المشهور. قال: ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أي: فيه، هكذا تقديره عند سيبويه. وفي قراءة عكرمة (فسبحان الله حيناً تمسون، وحيناً تصبحون)، أي: تمسون فيه، وتصبحون فيه. وفي قراءة الأخفش: (لا تجزيه) و(تمسونه، وتصبحونه) وهو مختار ابن جني وغيره، أعني التدرج (٥٠).

فلولا إشارة الشاطبي إلى ابن جني، وذكره لفظة (التدرج) لأوهم عرضه الملبس أن رأي الأخفش حذف الهاء وحدها.

ويكشف تتبّع مواضع ورود الآية المباركة لدى إمامينا (رحمهما الله) عن اتفاقهما في أصل تقدير المحذوف وهو الجارّ والمجرور (فيه) برمته، أي: (في)، و(الهاء). بيد أنّ للأخفش زيادة هي التي شاعت عنه وأغفل توجيهه هو المقدم عنده، والأصل الذي يوافق فيه سيبويه كما سيأتي بيانه:

يقول سيبويه: " قال سبحانه ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ أضمر (فيه). وقال الشاعر:

ألا يا ليل ويحك نبئنا فأمّا الجودُ منك فليس جودُ

، أي: فليس منك جودٌ" (٥١).

وقوله هذا على إيجازه مطابق لأوّل تقديرِي للأخفش للمحذوف، والمقدّم من رأيه وهو حذف (فيه) برّمته من غير (تدرّج في الحذف) بحسب وصف النحاة . قال في (باب إضافة الزمان إلى الفعل) موجّهاً الآية المباركة نفسها: "فنون اليوم؛ لأنه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم كأنه قال: (يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً)، وإنما جاز إضمار (فيه) كما جاز اضافته إلى الفعل، تقول: هذا يومٌ يفعل زيدٌ، وليس من الأسماء شئٌ يُضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار (فيه)" (٥٢).

فانظر إلى تكرار تعبير (إضمار فيه) عنده من غير إشارة إلى تدرّج في الحذف، أو انفصال بين الجاز والضمير مطابقاً في ذلك تقدير سيبويه.

وهذا التوجيه هو الأصل عند الأخفش، والوجه من التقدير عنده ، يؤكد ذلك أنه كرّر التقدير نفسه بعد أسطر من نصّه الذي أوردناه مع آيات أخر. قال: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات: ٣٥)، أي: يومٌ لا يُنطق. وقد يجوز فيه: هذا يومٌ لا ينطقون، إذا أضمرت (فيه) ، وجعلته صفة (يوم)؛ لأن يوماً نكرة، وقد جعلت الفعل لشيء من سببه، وقدمت الفعل، فالفعل يكون كلّ من صفة النكرة، كأنك أجريته على اليوم صفةً له إذا كان ساقطاً على سببه" (٥٣).

وقال في موضع آخر موجّهاً قوله تعالى: ﴿ لَا تَخَافُ دَرْكًا ﴾ (طه: ٧٧): "أي: اضرب لهم طريقاً لا تخاف فيه دركاً، وحذف (فيه) كما تقول: (زيداً أكرمت) تريد: أكرمته، وكما قال: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ، أي: لا تجزي فيه" (٥٤).

ومما يقوي هذا الأمر أنّ متقدمي النحاة المعنيين بإعراب النص القرآني وبيان معانيه ومنهم الزجاج ، والنحاس أقرّا باتفاق البصريين على أنّ المحذوف عندهم هو (فيه) وأن المحذوف عند الكسائي هو (الهاء) ، ولم يشيرا الى أنّ خلافاً بين سيبويه والأخفش فيها (٥٥).

ومن هنا نستطيع أن نُقرّ مطمئنين أن لا خلاف بين عالمينا في تقدير المحذوف في الآية المباركة، وطبيعة حذفه مجموعاً، ومتصلاً ومن غير تدرّج.

ونقول في الوقت نفسه إنّ الأخفش رخص للسعة لمن شاء جعل الهاء هو المفعول المحذوف. متابعاً في ذلك قوماً لم يُسمّمهم. قال: " وقال قومٌ: إنما أضمر (الهاء)، أراد (لا

تجزئته)، وجعل هذه الهاء اسمًا لليوم مفعولًا كما تقول: رأيت رجلاً يحبُّ زيدًا، تريدُ (يُحبُّه زَيْدٌ) " (٥٦).

ثم بعد طول حديث وتمثيل قال: " وإن شئت حملته على المفعول في السعة، كأنك قلت: واتقوا يومًا لا تجزيه نفسٌ، وثم ألقى الهاء، كما تقول: رأيت رجلاً أحبُّ، وأنت تريد (أحبُّه) " (٥٧). ولي على هذين النصين تعقيبات أحررها في الآتي:

١. إن توجيه الأخفش هذا رخصة منه على وجه السعة، وإلا فإنَّ التقدير المقدم عنده هو الذي ذكره في مفتتح توجيهه وهو أنَّ المحذوف (فيه).

٢. إن توجيهه هذا مع عدم علوه عنده ، و أوليته هو الذي شاع عنه في الدرس النحوي المتأخر بتأثير من نص ابن جني كما مرَّ ذكره. وأغفل رأيه الأول ولم يُشر إليه.

٣. إن توجيه ابن جني الذي أوردناه في بدء المسألة وكان مثار عزو الخلاف فيه اجتهادًا في الصناعة لا أحسب أنَّ الأخفش وغيره قد عنوه في أثناء توجيههم الحذف بيبغون التلطف في الصنعة، والأنس بالسامع كما ذكر؛ ذلك أن ضوابط الصناعة النحوية وأحكامها قد وجهت مسار التقدير فحين حُذف الجارُّ (في) تعدى الفعل، فاستوفى مفعوله وهو (الضمير).

٤. أحسب أنَّ القوم الذين عناهم الأخفش ناقلًا عنهم (إضمار الهاء) هم كل من الكسائي، والفراء على خلاف بينهما ؛ فالكسائي لا يجيز حذف حرف الجرِّ والمحذوف عنده الهاء وحدها بحسب ما عزاه له الفراء ، والفراء يجيز حذف الاثنين (فيه)، والهاء (٥٨) وتابعه الطبري (٥٩).

وبذا يغدو وهما ما عزاه الراغب الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥ هـ) إلى الكسائي ، قائلاً : " وقوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي ﴾ ، قيل: معناه: (لا تجزي فيه)؛ فحذف وهو قول الكسائي " (٦٠).

المسألة الرابعة : ما يعقب (إذا) الشرطية :

اختلف النحويون فيما يعقب (إذا) أهي الجملة الاسمية أم الفعلية ؟ وفي أثناء عرض المسألة أشاروا إلى أنّ ثمة اختلافًا بين سيبويه والأخفش في ذلك بيأته في الآتي:

- عزي لسيبويه انه لا يعقبا إلا جملة فعلية^(٦١)، فإن وليها اسمٌ مرفوع فعلى تقدير فعل مقدرٌ تصديره^(٦٢).

ونقل عن السهيلي أنه عزا لسيبويه تجويزه إضافة (إذا) إلى الأسماء، وإعراب الاسم مبتدأً على رداءة^(٦٣). في حين نقل ابن يعيش، وأبو حيان عنه تجويزه الأمر من غير رداءة^(٦٤).

- أما الأخفش فمشهور ما نُقل عنه أنه خالف سيبويه فمَنع أن تضاف (إذا) إلى جملة فعلية، وأنّ مذهبه رفع الاسم بعدها على الابتداء، والجملة بعده خبر^(٦٥).

وعزي له أيضًا أنه أجاز إضافتها إلى الاسم على تقدير فعلٍ ليوافق سيبويه بحسب زعم النحاة- أو من دون تقدير^(٦٦). قال الرضي: "نُقل عن سيبويه، والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الأسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف"^(٦٧).

- ونقل ابن عقيل عن السيرافي أنّ الخلاف بينهما محصورٌ في الخبر قال: " وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلاف بينهما في خبره، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجيز أن يكون اسمًا، فيجوز في (أجبتك إذا زيد قام)، جعل (زيد) مبتدأً عند سيبويه والأخفش، ويجوز (أجبتك إذا زيد قائم) عند الأخفش فقط"^(٦٨). وتابعه الشاطبي فجعل: "مذهب الأخفش هو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها (إذا)، ويستوي في ذلك أن يكون خبر المبتدأ فيها اسمًا، أو فعلاً، فيجيز أن تقول: (أتيتك إذا زيد قائم)، ف(زيد) مبتدأ، وخبره (قائم)، وأن تقول: (إذا زيد قائم)، على أن تكون (قائم) خبر المبتدأ الذي هو (زيد)"^(٦٩). لثرتسم صورةُ الخلاف في مساراتٍ ثلاثة :

أولها: وهو المشهور أن سيبويه يوجبُ إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية، وأنّ الأخفش يذهب إلى جواز إضافتها إلى الاسم. وهو ما تواتر نقله عنهما حتى ثبت لدى بعض المعاصرين أنه من مسائل الخلاف المتحققة بين العالمين^(٧٠).

والثاني: أنَّ الاثنين يجوزان إضافتها إلى الاسم؛ فسيبويه يجوز ذلك على رداءة. والاختش مذهبه الجواز من غير قيد ، أو أنهما أجازا الإضافة على تقدير فعل.

والثالث: أنَّ الخلاف ليس في وقوع الجملة الاسمية بعدها، وإنما في الخبر ، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجيز الاثنين.

وتتبع أقوال النحويين يثبت اضطراباً في عزو الآراء لهما، وأن لا خلاف بينهما في هذه المسألة. وبيان ذلك : أنَّ مذهب سيبويه يلخصه نصان له :

- أوجب في أولهما وقوع الأفعال بعدها. قال: "وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" (٧١).
- وقبَّح في مبتدئ الآخر أن يعقب إذا الاسم. قال: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: (إذا)، و(حيث).
تقول: (إذا عبدالله تلقاه فأكرمهُ)، و(حيث زيداً تجده فأكرمهُ)؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: (اجلس حيث زيدٌ جلس)، و(إذا زيدٌ يجلس)" (٧٢).

وعاد وأجاز في منتهاه رفع الاسم بعدها على الابتداء. قال: "والرفع بعدهما (يعني: حيث، وإذا) جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: (اجلس حيث عبدالله جالس، واجلس إذا عبدالله جلس)" (٧٣).

- أما الأخفش فالمشهور عنه أنه يرى جواز وقوع الاسم بعدها مرفوعاً على الابتداء، فإن صح ما تواتر عنه من نقلٍ فانه لا خلاف حينئذٍ بين العالمين في جواز رفع الاسم بعدها على الابتداء؛ لأنَّ مآله إلى ما ختم به سيبويه نصّه الثاني الخاصّ ب(إذا) حين صرح بجواز هذا التوجيه . بيد أنني وقفت على نصّ في كتابه معاني القرآن (٧٤) يفهم منه ترجيحهُ وقوع الفعل بعدها. ولا يوجه الكلام على ظاهره . قال : " ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق : ١)، على التقديم والتأخير (٧٥) " .

وهذا التوجيه - على إيجازه - يكشف أنَّ الأخفش يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن الأصل وقوع الفعل بعدها. ومن ثمّ فلا خلاف بين الإمامين (رحمهما الله) في الشائع من توجيه المسألة والراجح وهو إضافتها إلى الفعل. مع أنَّ السماع الصحيح الفصيح يقوي

مذهب اضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية كقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ . فضلاً عن أنّ عدم التقدير إذا استقام مسار المسألة أولى من التقدير (والله اعلم).

ويكشف نصّ الأخفش أيضاً عن خطأ ما عراه الشاطبي إليه من أن (قدّم) في قولهم (إذا زيدٌ قدّم) خبرٌ للمبتدأ (زيد). فقول الأخفش (على التقديم والتأخير) يفهم منه أنّ الأصل عنده تقديم الفعل (انشقت) ليكون (السماء) فاعلاً له (والله اعلم).

أما ما نقله ابن عقيل عن السيرافي من أنّ الخلاف بينهما في الخبر فينفيه إجازة سيبويه (اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ ، واجلس إذا عبدُ الله جلس) . في النصّ الذي نقلناه عنه ؛ إذ أجاز وقوع اسم الفاعل بعد (حيث)، وصرّح بأنّهما من حيث وقوع الاسم بعدهما، أو الفعل سواءً، ممّا يعني إجازته وقوع اسم الفاعل بعدهما فضلاً عن الفعل.

بقي أن أشير إلى أنني لم أقف في نصّي سيبويه، ونصّ الأخفش على ما عزي لهما من أنّهما يقدّران فعلاً إن ولي الاسم (إذا). الأمر الذي يقوّي ما نرجّحه من انتفاء الخلاف بينهما في هذه المسألة (والله أعلم).

المسألة الخامسة: صرّف (أحمر) إذا سُمّي به :

منع سيبويه صرف أحمر في النكرة إذا كان اسماً وعلل ذلك قائلاً : " وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة، فإنما صيّرتَه إلى حاله إذا كان صفة " (٧٦).

" وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو (أحمد) بعد التثنية " (٧٧) قال : " ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً؛ لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه " (٧٨)، وسرى هذا الخلاف بين الاثنين في الدرس النحوي، وأشاعه مؤيدٌ لأحدهما، أو معارضٌ. واستقرّ في الدرس النحوي قديمه وحديثه إلى حدّ بعيد أنّ منع الصرف مذهب الخليل، وسيبويه، وجماعة من أصحابهم في حين ذهب الأخفش، وجماعة من البصريين، والكوفيين إلى الصرف (٧٩).

وخصّص بعضهم فجعله خلافاً بين سيبويه والأخفش " فسيبويه لا يصرفه ويردّه إلى أصله، وأصله: صفةٌ، والأخفش يصرفه " (٨٠)، فممن أيد الخليل وسيبويه الزجاج ، إذ جعل قولهما المختار عنده، من غير أن يعترض على قول الأخفش ومن وافقه بل جعله مذهباً (٨١). وكذلك ابن الوراق، وابن الحاجب (٨٢).

أما مؤيدو الأخفش ففي مقدمتهم المبرد؛ إذ قال: " أرى إذا سمي بأحمر، ثم نُكر لأنّ ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنّه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره" (٨٣)، وأبو عمر الجرمي فيما نقله عنه أبو عليّ الفارسي قال: "وذهب أبو عمر في كتابه إلى صرف (احمر) في النكرة" (٨٤)، وكذلك ابن يعيش؛ إذ يرى أنّ: "القياس ما قاله أبو الحسن" (٨٥).

ووقف آخرون موقف الناقل للخلاف من غير ميل إلى جهة، ومنهم الزمخشري، والعكبري، والسيوطي (٨٦).

ولست أدفع هذا الذي نقله النحاة من خلاف بين عالمينا الجليلين وفاقاً لنصّ تعليقة الأخفش على حاشية كتاب سيبويه بيد أيّ أزم انتفاءه لتحقق أنّ الأخفش قد تراجع عن رأيه الأول في كتابه الأوسط فيما نقله عنه نحاة نقاة منهم ابن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)؛ إذ قال: "ووقع في كتاب سيبويه طرّة (٨٧) للأخفش مخالفة لمذهب سيبويه، وهي؛ قال أبو الحسن: (تُصرفُ) (أحمرُ) وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً؛ لأنه إنما منعه من الصرف أنّه صفةٌ، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه) انتهت الطرّة. وهي مخالفة لما في كتابه، ولكلام العرب وخلاف العرب لا سبيل إليه . قال في كتابه الأوسط: (وما كان من (أفعل) صفةً فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ نحو: (أدم)، و (أحمر)، وإنّما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف في المعرفة، ولا النكرة) قال: (والقياس أن ينصرف في النكرة) فهذا نصّ منه بما ذهب إليه سيبويه ، ثم قال: (ولا يضطرب فيه قياسٌ على قول سيبويه في (باب جمع الرجال والنساء): (ولا تقل الحُمُر) يعني في (الأحمر) إذا سميت به؛ لأن قياسه (أحمرُ)، أو (أحمرون) (٨٨). فصرّفه قياسٌ من وجه، وترك صرفه قياسٌ من وجه آخر، ولا

قياس ينفي ما أجمعت عليه العرب، فكل من حكى عن الأخفش الصرف أخطأ عليه، وكتابه يردُّ عليهم" (٨٩).

فالأخفش يقرُّ بأن أحمر إذا سُمِّي به فإنه لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، مع أنه يرى أنّ القياس منعه وعلّة تراجمه لورود السماع الثابت فـ " قد نصّ على ذلك ابو زيد في كتاب اللغات، وحكى كيفية سؤال العرب في ذلك وإجاباتهم السائل فيه بترك الصرف" (٩٠). ونصُّ السؤال وإجابته : " عن أبي زيد الأنصاري قال: قلت للهذلي: كيف تقول للرجل له عشرون عبداً، كلُّ واحدٍ منهم اسمه (أحمرُ)؟ فقال: عشرون أحمرَ، قال: فقلت: فكيف تقول إذا كان يُقال لهم: أحمدُ؟ فقال: عشرون أحمدًا، فأجرى (أحمدًا)، ولم يُجرِ (أحمرَ) " (٩١).

يُزاد على ذلك أنّ الواسطي الضرير (ت بعد ٤٦٩هـ) نقل - في سياق تضعيف مذهب الأخفش - عن المازني (ت ٢٤٧هـ) قولاً نصّه: " قال المازني: سألتُ الأخفش عن هذه المسألة فقال: أصرفُ . قلتُ : كيف تقول: مررت بنسوة أربع؛ فقال: أصرفُ ، فقلت : أليس فيه وزن الفعل، والصفة؟ فقال : رددتهُ إلى أصله ، وأصله: العدد. فقلت: ألا فعلتَ في أحمرَ . مثل هذا؟ فلم يأتِ بمقنع " (٩٢).

نخلص اذن إلى أنّ " مذهب سيبويه أنّه (أي: أحمر) لا ينصرف إذا نُكِّرَ بعد التسمية. وخالفه الأخفش مُدَّةً ، ثم وافقه في كتابه الأوسط، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفتَهُ ، وذكر موافقتِهِ أولى ؛ لأنها آخرُ قوليه " (٩٣).

هذا قول ابن مالك، وردّه من بعده جمعٌ من شارحي ألفيته (٩٤) وهذا التواتر على نقل تراجع الأخفش عن رأيه يقوي ما أذهب إليه من نفي الخلاف عن إمامينا (رحمهما الله) في هذه المسألة (والله تعالى أعلم).

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

Abstract:

Some Syntactic Uncontroversial Issues Between Sibawayh and Alakhfash

By

**Asst.Prof.Dr. Mazin Abdulrasoul Salman
University of Diyala / College of Basic Education
Department of Arabic**

dr.mazin77@yahoo.com

Keyword : [Uncontroversial]

Keyword : [Sibawayh]

Keyword : [Alakhfash]

This research investigates some of the uncontroversial issues that had occurred in some publications of the traditional and contemporary grammarians especially Sibawayh (D 185 AH) and Alakhfash (D215 AH). This research is to prove that these issues were uncontroversial and that those two grammarians agree on these issues and that what was ascribed to them was totally wrong.

2015 A.D

1436 A.H

الهوامش :

- (١) ينظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف ، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون) د. عفيف دمشقية ، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش د. أحمد إبراهيم سيد أحمد .
- (٢) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٣/٣٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٤-٣٢٥.
- (٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٧.
- (٤) ينظر: النكت في شرح كتاب سيبويه للشنتمري: ١/١٩٤-١٩٥، وإعراب القرآن للباقولي: ٣/٩٣٥، والغزة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/١٥٢، وشرح المفصل: ١/٦٩-٢٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٩٧، وارتشاف الضرب: ٣/١٢١١، ومنهج السالك لأبي حيّان: ٦٧، ومغني اللبيب: ١/٣٣٥، والجنى الداني ٤٨٨، وشرح الألفية للمراي: ١/٢٠٩، وشرح ابن عقيل: ١/٣٢١، والمقاصد الشافية: ٢/٢٤٤، وشرح التصريح: ١/٢٦٩، وهمع الهوامع: ١/٤٥٨، ١/٤٦١، وشرح الأشموني: ١/٢٦٧، وحاشية الصبان: ١/٣٧٥.
- (٥) ارتشاف الضرب: ٣/١٢١١.
- (٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٨.
- (٧) ارتشاف الضرب: ٣/١٢١١، وينظر: الجنى الداني: ٤٨٨ ، وشرح قواعد الإعراب، للكافي: ٣٣٠.
- (٨) معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٢١.
- (٩) همع الهوامع: ١/٤٦١.
- (١٠) البحر المحيط: ٧/٣٦٧، والجنى الداني: ٤٨٨، ومغني اللبيب: ١/٣٣٥، وشرح التصريح: ١/٢٦٩، همع الهوامع: ١/٤٥٨.
- (١١) ينظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف: ١٠٣، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون) د. عفيف دمشقية : ٢٠ ، ومن مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش د. أحمد إبراهيم سيد أحمد : ١٧٩-١٨٠.
- (١٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/٢٩١. وقد عزا كل من أبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي للفراء أنها عنده حرف جر تخفض أسماء الزمان. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢١٢، ومغني اللبيب: ١/٣٣٦، وهمع الهوامع: ١/٤٦١.
- (١٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢١١، ومغني اللبيب: ١/٣٣٥، وشرح التصريح: ١/٢٦٩.
- (١٤) شرح التسهيل: ١/٣٥٨.
- (١٥) وهي قراءة أبي السمال، ينظر: البحر المحيط: ٧/٣٦٧.
- (١٦) الكتاب: ١/٥٧-٥٨.
- (١٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٦-٣٢٧.
- (١٨) الكتاب: ٢/٣٧٥.
- (١٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٥.
- (٢٠) نفسه: ١/٣٢٤-٣٢٥.
- (٢١) الكتاب: ١/٦٠.
- (٢٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٦.
- (٢٣) الكتاب: ١/٥٨ هامش (٦)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٢٧.
- (٢٤) معاني القرآن ط (فارس) : ٢/٤٥٣-٤٥٤ ، وط (قراءة) : ٢/٤٩٢.
- (٢٥) الكامل في اللغة والأدب: ٣/١٠٠.
- (٢٦) ارتشاف الضرب: ٣/١٢١٠، وينظر : همع الهوامع: ١/٤٥٨.
- (٢٧) الجنى الداني: ٤٨٨.
- (٢٨) ارتشاف الضرب: ٤/١٦٤٥.
- (٢٩) ينظر: همع الهوامع: ٢/٣٦٨.
- (٣٠) ينظر: من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: ٢٢١.

- (٣١) شرح الألفية: ١١٩/٢، وينظر: الجنى الداني: ٢٧٨.
- (٣٢) شرح الأشموني: ١٨٣/٣، وحاشية الصبان: ٤١١/٣.
- (٣٣)، (٣٤) مغني اللبيب: ٢٤٢/١.
- (٣٥) شرح كافية ابن الحاجب: ٩٩٩.
- (٣٦) الكتاب: ٥٠/٣.
- (٣٧) نفسه: ٦/٣، وينظر: ٢٢٢/٤.
- (٣٨) الكتاب: ٦ / ٣ ، الهامش (٧) ، والنص عزاه المحقق للسيرافي ، ولم اقف في شرحه للكتاب في على قوله هذا : ١٩٦-١٩٥ / ٣ .
- (٣٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦/٣.
- (٤٠) نفسه: ٧/٣، وينظر: ١٧/٣.
- (٤١) معاني القرآن ط (فارس) : ١١٩/١-١٢٠ ، وط (قراءة) : ١٢٦/١-١٢٧.
- (٤٢) ١٦٤/٢.
- (٤٣) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١١٦.
- (٤٤) معتباً: من غير علة تقتضي ذلك ، ولا استحقاق .
- (٤٥) أبساً: أنس.
- (٤٦) الخصائص: ٤٧٣/٢.
- (٤٧) نفسه: ٤٧٠/٢.
- (٤٨) ينظر: اعراب القرآن للباقولي: ٣١٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٢/٣، ومغني اللبيب: ٦٥٤، ٨٠٤، والبرهان في علوم القرآن: ١١٦/٣، وشرح التصريح: ١١٦/٢، وحاشية الصبان: ٩٢/٣.
- (٤٩) ارتشاف الضرب: ١٩١٦/٤، شرح الألفية للمرادي: ٥٦٥/١، وقد وهم أبو حيان والمرادي فيما عزوه إلى الكسائي وسيأتي تصويب ذلك في متن المسألة.
- (٥٠) المقاصد الشافية: ٦٣٩/١-٦٤٠.
- (٥١) الكتاب: ٣٨٦/١.
- (٥٢)، (٥٣) معاني القرآن ط (فارس) : ٨٨/١ ، وط (قراءة) : ٩٢-٩٣ .
- (٥٤) معاني القرآن ط (فارس) : ٤٠٨/٢ ، وط (قراءة) : ٤٤٤ / ٢ .
- (٥٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١٢٨ / ١ ، وإعراب القرآن ، للنحاس : ٥١ / ١ .
- (٥٦) معاني القرآن ط (فارس) : ٨٨/١ ، وط (قراءة) : ٩٣ / ١ .
- (٥٧) نفسه: ط (فارس) : ٨٩/١ ، وط (قراءة) : ٩٤ / ١ .
- (٥٨) معاني القرآن: ٣١-٣٢، وقد ردّ الفراء على الكسائي رأيه هذا.
- (٥٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٦/١-٢٧.
- (٦٠) تفسير الراغب الاصفهاني: ١٨٢/١.
- (٦١) ينظر الخصائص: ١٠٥/١، وشرح المقدمّة المحسبة: ١٨٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٢٤/١، والجنى الداني: ٣٦١، وشرح الألفية للمرادي: ٤٣٧/١، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي: ١٩١، وشرح التصريح: ٧٠٤/١.
- (٦٢) المحرر في النحو للهري: ٥٤٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٤-٤٥.
- (٦٣) شرح الألفية للمرادي: ١٣٧/١.
- (٦٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٣٩/٢.
- (٦٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢٤/١، والمحرر في النحو: ٥٤٩/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٤٣٨/١، وتحرير الخصاصة: ١٩١، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، للكافيجي: ٢٧٨.
- (٦٦) ينظر: منهج المسالك: ٢٨٩-٢٩٠، وارتشاف الضرب: ١٤١١/٣، وشرح الألفية للمرادي: ٤٣٨/١، والمقاصد الشافية: ٩٢/٤.
- (٦٧) شرح الكافية: ٤٦٠/١.
- (٦٨) شرح ابن عقيل: ٤٤-٤٥.

- (٦٩) المقاصد الشافية: ٩٢/٤.
- (٧٠) وهو المرجوم الاستاذ شوقي ضيف. ينظر: المدارس النحوية: ٩٩، و٢٠٧.
- (٧١) الكتاب: ١١٩/٣.
- (٧٢) نفسه: ١٠٦/١-١٠٧.
- (٧٣) نفسه: ١٠٧/١.
- (٧٤) ٥٣٤ / ٢.
- (٧٥) وقدره الباقولي بقوله: " والتقدير إذا انشقت السماء " ينظر: إعراب القرآن : ٣٧/١.
- (٧٦) الكتاب: ١٨٩/٣.
- (٧٧) شرح ابن الناظم: ٤٦٩.
- (٧٨) الكتاب: ١٩٨/٣.
- (٧٩) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ص٧، واللحمة في شرح الملح: ٧٧٢ / ٢، و من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش: ٢٤٩-٢٥٠.
- (٨٠) شرح اللمع للواسطي الضرير: ٢٠٣، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٧٨٦/١، والمرتل لابن الخشاب: ٨٠، وشرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض: ٣٦٠-٣٦١.
- (٨١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٨.
- (٨٢) ينظر: علل النحو: ٤٥٨، وأمالي ابن الحاجب: ٤٨٢-٤٨٣.
- (٨٣) المقتضب: ٣٤٢ / ٣، و٣٧٧.
- (٨٤) المسائل البصريات: ٣٢٢/١.
- (٨٥) شرح المفصل: ١٩٢/١.
- (٨٦) المفصل: ٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥١٢/١، وهمع الهوامع: ١٢٩/١.
- (٨٧) يعني بالطرة، وجمعه الطرر : تهميشاته على حواشي الكتاب . ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٩٨٣ / ٣ .
- (٨٨) الكتاب : ٣ : ٣٩٨ .
- (٨٩) شرح جمل الزجاجي : ٩٠٩-٩١٠، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩٨٣/٣، والمقاصد الشافية: ٥٩٢/٥، وشرح كافية ابن الحاجب للحسن بن أحمد الجلال : ١ / ١٣٠.
- (٩٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩٨٣/٣.
- (٩١) المقاصد الشافية: ٥٩٠/٥.
- (٩٢) شرح اللمع في العربية: ٢٠٣.
- (٩٣) شرح الكافية الشافية: ١٤٩٩.
- (٩٤) ينظر شرح الألفية للمراذبي: ١١٢/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٢٠/٤، وإرشاد المسالك لابن قيم الجوزية: ٧٥٨-٢٥٩، والمقاصد الشافية: ٥٩٢/٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٥٠/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري: ١٠٨/٤، وشرح الاشموني: ٣٢٨/١، وحاشية الصبان: ٢٩٩/٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) ، تحقيق : د. محمد بن عوض السهيلي ، منشورات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط: ١ ، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ الى الزجاج ، وهو كتاب (الجواهر) لعلي بن الحسين الباقرلي (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار التفسير ، ط ٣ ، إيران ، ١٤١٦ هـ.
- أمالي ابن الحاجب ، لجمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدرة ، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة، لبنان: ١٩٨٠ م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (عز وجل) ، لأبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨) ، تح : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود وآخرين ، ج ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح: عبدالله الجاموس، ط ١، مكتب الجويني لتحقيق التراث ، دمشق - سوريا ، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- تفسير الراغب الأصفهاني ، للراغب الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥ هـ) ، ج ١، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني ، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تحقيق : أحمد محمد شاکر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) ، تح : تركي فرحان مصطفى ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، ط ١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- الخصائص ، لأبن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون) ، الدكتور عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١٤ ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- شرح الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) لألفية ابن مالك ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) ، تح : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهواري (من نحاة القرن الثامن الهجري) ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح الألفية لابن مالك ، للمرادي ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لأبن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد ، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الاشبيلي (٦٠٩ هـ) تحقيق ودراسة (من الباب الأول حتى نهاية باب المخاطبة) د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي ، ١٤٩١ هـ .

- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، ط ٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر ابن الانباري ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .
- شرح قواعد الاعراب لابن هشام ، لمحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار طلاس - دمشق ، ط ٣ ، ١٩٩٦م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، المسمى (المواهب الوافية بمراد طالب الكافية) ، للحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبدالله القاضي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، مصر .
- شرح كافية ابن الحاجب ، ليعقوب بن حاجي عوض (ت ٨٤٥هـ) ، تحقيق ، د. سعد محمد عبد الرزاق ابو نور ، مكتبة الإيمان بالمنصورة - مصر .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- شرح اللمع في النحو ، للواسطي الضرير (ت بعد ٤٦٩ هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح اللمع ، لجامع العلوم الباقولي ، تح : ابراهيم محمد أبو عبادة ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، دار الثقافة والنشر بالجامعة ، السعودية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- شرح المفصل ، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، (ت ٦٥٤هـ) ، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- شرح المقدمة المحسبة ، لأبن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- علل النحو ، لأبن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تح : د. محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية ، ط ١ ، - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

- الغرة في شرح اللمع (من أول باب إنّ وأخواتها الى آخر باب العطف) ، لأبي محمد سعيد بن مبارك الدهان (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق ، د. فريد عبدالعزيز الزامل السليم ، دار التدمرية - الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .
- اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : هدى محمد قراعة ، لجنة احياء التراث العربي ، القاهرة ، ١٢٩١هـ - ١٩٧١ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تح : ناصف ، ود. النجار ، ود. شلبي ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى الهرمي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق : د. منصور علي محمد عبد السميع ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه ، نشر : ج. برجستراسر ، دار الهجرة .
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعرف - مصر ، ١٩٥٨ م .
- المرتجل ، لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق : د. علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق : د. محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ
- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط ٢ ، الكويت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، وتح : هدى محمود قراعة ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن ، للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : نجاتي ، والنجار ، وشلبي ، وناصر ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

-
- معاني القرآن وإعراجه ، للزجاج ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب من كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٩٧٨م .
- المفصل في علم العربية ، لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي اسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، وآخرون ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠٠٧م .
- المقتضب ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، د. أحمد ابراهيم سيد أحمد ، دار الطباعة المحمدية ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- منهج السالك - تعليقات أبي حيان على ألفية ابن مالك ، تحقيق : سيدني كلزر . مطبعة المجمع الأمريكي الشرقي ، نيوهاتن ، كُنُكْتِكْتْ ، ١٩٤٧م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، الكويت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر .